وجهة ينبغي ان يجعل الشي خبرا واما ان جعل صفة فلا وان جعل
الم مستقلة وذلك مبتدا ثانيا والكتاب بدل او عطف بيان حسن
الوقف على الكتاب وليس بوقف ان جعل ذلك مبتدا خبره لا ريب
او جعل ذلك مبتدا والكتاب ولا ريب فيه خبران له او جعل
لا ريب فيه خبرا عن المبتدا الثاني وهو وخبره خبر عن الاول
ولا يجوز الوقف على ذلك لان الكتاب اما بيان لذلك وهو
الاصح او خبر له او بدل منه فلا يفصل بما قبله والوقف على لا
قبيح لان لا هيلة لما بعدها مفتقرة اليه والوقف على ريب
تام ان رفع هدى بفيه او بالابتدا وفيه خبره وكاف ان جعل
خبر لا محذوفا قال لان العرب يحذفون خبر لا كثيرا فيقولون لا
مثل زيد اي في البلد وقد يحذفون اسمها ويبقون خبرها
يقولون لا عليك اي لا باس عليك ومذهب سيبويه انها
واسمها في محل رفع بالابتدا ولا عمل لها في الخبر ان كان اسمها
مفردا وان كان مضافا او شبيها به فتعمل في الخبر عنده
كغيره ومذهب الاخفش ان اسمها في محل رفع وهي عاملة
في الخبر والتقدير هنا لا ريب فيه فيه هدى ففيه الاول
هو الخبر وباضمار العائد على الكتاب يتضح المعنى ورد هذا
احمد بن جعفر وقال لا بد من عائد ويدل على خلاف ذلك قوله
تعالى في سورة السجدة تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب
العالمين لانه لا يوقف على ريب اتفاقا لانهم يشترطون
لصحة الوقف صحة الوقف على نظيره لذلك الموضع وهذا نفسه
من جماعة من النحاة اضمروا محلا متصلا به خبر لا واكتفي بالمحل
لان خبر لا التبرئة لا يستنكر اضماره في حال نصب الاسم

ولا رفعه

ولا رفعه تقول ان زرتنا فلا براح بالرفع وان زرتنا فلا
براح بنصبه وهم يضمرون في كلا الوجهين وهذا غير
بعيد في القياس عندهم ولو ظهر المضمر لقيل لا ريب فيه
فيه هدى وهذا صحيح في العربية والوقف على فيه تام
ان رفع هدى بالابتدا وخبره محذوف او رفع بظرف محذوف
غير المذكور تقديره فيه فيه هدى وكاف ان جعل خبر
مبتدا محذوف اي هو هدى او انتصب مصدرا بفعل
محذوف وليس بوقف ان جعل هدى خبرا لذلك الكتاب
او حالا من اسم لا او من الضمير في فيه اي هاديا والوقف على هدى
ثمانية اوجه الرفع من وجهين والنصب من وجهين للمتقين
تام ان رفع الذين بالابتدا وفي خبره قولان احدهما اولئك
الاولى والثاني اولئك الثانية والواو زائدة وهذان القولان
منكران لان والذين يؤمنون يمنع كون اولئك الاولى خبرا ووجود
الواو يمنع كون اولئك الثانية خبرا والصواب الاولى تقديره محذوفا
اي هم المذكورون وحسن ان نصب الذين باعني او امدح ولا يكون
لان النصب انما يكون باضمار فعل فنصبه بالفعل المضمر
وهو في النية عند ابتدائك بالمنصوب فلا يكون فاصلا
بين العامل والمعمول لانك اذا ابتدات بالمعمول فكانك
تبتدئ بالعامل معه وتضمره حال ابتدائك بالمعمول وليس
المتقين بوقف ان جر الذين صفة لهم او بدلا منهم او عطف
بيان لانه لا يفصل بين النعت والمنعوت ولا بين البدل
والمبدل منه لانهما كالشيء الواحد ومن حيث كونه واسرانه
يجوز في محل الذين ثلاثة اوجه الجر من ثلاثة وهو كونه صفة

Copyright © King Saud University